

شروط ومسطرة الاعتراف للجمعيات بصفة المنفعة العامة 3/4 الشروط الالزمة من أجل الاعتراف بصفة المنفعة العامة : يجب أن تتوافق في آل جمعية تسعى للحصول على اعتراف السلطات العمومية لها بصفة المنفعة العامة على الشروط التالية : جمادى الأولى 15 (1378 نوڤمبر 1958) المشار إليه أعلاه، والأنظمة الأخرى المعتمدة من قبلها ولاسيما ما يتعلق منها بطريقة اتخاذ القرارات، ودورية اجتماعاتها، ويتعين على الجمعيات أن تتوافق على قواعد تنظيمية واضحة، تكفل لجميع أعضائها المشارآة في التدبير والإدارة من خلال إقرار قواعد منصفة بالنسبة لجميع الأعضاء تكفل لهم وتحدد بكيفية واضحة توسيع توافق الجمعية الوسائل المادية والمالية التي تضمن لها إنجاز الأهداف المحددة في نظامها ولاسيما منها تلك التي تروم إلى تحقيق مصلحة عامة أو الإسهام في تحقيقها. ووضعيتها المالية ونتائجها، وفي انتظار صدور هذا القرار يتعين على رئيس الجمعية أن يقدم القوائم التراثيبية المتعلقة بممتلكات – أن تلتزم بتقديم المعلومات المطلوبة والخاضوع للمراقبة الإدارية المنصوص عليها في وعلاوة على ذلك، ولاسيما المتعلقة منها بنشاط الجمعية وبرامجها ومشاريعها والاتفاقيات التي تبرمها. القيام بها من أجل التأكد من طبيعة وطريقة تدبيرها الإداري والمالي في نطاق احترام الأحكام التشريعية 3/4 الوثائق الواجب الإدلاء بها : أن تقدم طلبها للحصول على صفة المنفعة بمكتب الجمعية أو جمعها العام أو أي جهاز آخر مؤهل للبت في مسألة تقديم هذا الطلب. لدى العامل الذي يوجد في دائرة نفوذه التراقي المقر الرئيسي للجمعية، ويجب أن 3- قائمة الأعضاء المسؤولين عن إدارة الجمعية مع الإشارة إلى جنساتهم ومهنتهم ومحل إقامتهم وبيان عناوين فروعها . القادمة ؛ 5- القوائم التراثيبية لذمة الجمعية ووضعيتها المالية ونتائجها، 6- نسخة من محضر مداولات الجهاز المختص في الجمعية الذي يأذن بتقديم طلب الاعتراف بصفة المنفعة العامة لفائدة الجمعية المعنية، 3/4 مسطرة دراسة طلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامة : بعد إيداع طلب الاعتراف بصفة المنفعة العامة من قبل جمعية معينة، بحث مسبق، العامة للحكومة، ملاحظاته بخصوص صبغة المصلحة العامة التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها من خلال نشاطها، حددها المشرع. ومدى التزامها بالضوابط والقواعد المنصوص عليها في أنظمتها الأساسية، العامة، وتتجدر الإشارة إلى أن مصالح الأمانة العامة للحكومة، وتأدتها من استيفاء الجمعية لجميع الشروط السالفة الذكر، واستشارة الوزير المكلف بالمالية والسلطات الحكومية المعنية بأهداف الجمعية، تقوم